الفصل الثاني
الهَمزُ والتخفيف

1- معنى الهمز في اللغة:

جاء في القاموس المحيط أن من معاني الهمز: الغمز والضغط والنخس والدفع والضرب، وأن الهامز والهمزة: الغمَّاز [1].

وقال صاحب اللسان: إن الهمز مثل الغمز والضغط، ومنه الهمز في الكلام؛ لأنه يضغط، وقد همزت الحرف فانهمز [2].

ومن معاني الهمز النبر، قال الفيروز آبادي: نبر الحرف ينبره همزه، والشيء: رفعه، وقصائد منبورة ومنبره كمعظمة مهموزة [3].

وقال صاحب اللسان: النبر بالكلام: الهمز، والنبر مصدر نبر الحرف ينبره نبرًا: همزه[4].

2- معنى الهمز في الاصطلاح:

هو صوت صامت حنجري انفجاري [5]، وقد وصفه القدماء بخمس صفات: الجهر والشدة والإصمات والانفتاح والاستفال، وقد جمعها بعضهم في بيت، فقال:

للهمز جهر واستفال ثبتا فتح وشدة وصمت يا فتى [6]

---

(1) القاموس المحيط (مادة همز) 2/ 203، طبعة الحلبي، ط 2.
(2) لسان العرب (مادة همز) 6/ 4698، ط دار المعارف.
(3) القاموس المحيط مادة (نبر) 2/ 142،143، 6/ 4698، ط دار المعارف.
(4) لسان العرب (مادة نبر) 6/ 4323.
(5) دراسات في علم اللغة/ 91، علم اللغة العام، القسم الثاني الأصوات/ 142، طبعة دار المعارف.
(6) نهاية القول المفيد/ 65، ط الحلبي، ربيع الثاني 1349هـ.

- اختلاف القدماء والمحدثين في تحديد مخرج الهمزة وصفتها:

اختلف الأقدمون والمحدثون في تحديد مخارج بعض الحروف وصفاتها، وهذا الاختلاف -في أغلب الظروف- ناشئ عن تطور أصوات تلك الحروف على المدى الطويل الذي مرت به اللغة العربية بين الأجيال المتعددة [1]، وبالإضافة إلى ذلك فإن قدرًا ليس باليسير من هذا الاختلاف راجع إلى النهضة العلمية التي أوجدت للمحدثين معامل الأصوات، ويسرت لهم إجراء التجارب، وكشفت لهم عن أدق الأشياء في جهاز النطق الإنساني، وليس معنى ذلك أن الاختلاف كبير بن القدماء والمحدثين في تحديد مخارج وصفات بعض الأصوات؛ فالقدماء مع أنهم كانوا يفتقرون إلى الأجهزة الحديثة، فقد اقتربت نتائجهم كثيرًا من النتائج التي أثبتها البحث الصوتي الحديث، ولا يستطيع أحد أن ينكر الجهود المخلصة للقدماء، أمثال الخليل بن أحمد، وسيبويه وابن جني، وغيرهم في إرساء قواعد هذا العلم، وهو (علم الصوتيات).

ومما اختلف فيه القدماء والمحدثون (صوت الهمزة)، وجاء اختلافهم في مخرج الهمزة وصفتها.

أولا: من حيث المخرج:

مع أن الخليل بن أحمد تردد في تحديد مخرج الهمزة؛ بنسبتها مرة إلى الهواء (لأنها لا تقع في مدرجة من مدارج اللسان، ولا من مدارج الحلق، ولا من مدارج اللهاة، إنما هي هاوية في الهواء، فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف) [2]. وبنسبتها مرة أخرى إلى أقصى الحلق حيث يقول: (وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق) [3] .. مع هذا التردد في تحديد مخرج الهمزة من الخليل، فإن الأقدمين -بدءًا من سيبويه- قد اتفقت كلمتهم على أن

(1) د. عبد الغفار حامد هلال: أصوات اللغة العربية/ 181، ط2/ 1408هـ = 1988.
(2) كتاب العين للخليل بن أحمد 1/ 64، تحقيق: د. عبد الله درويش.
(3) السابق 1/ 58، وانظر علم اللغة العام العام، الأصوات/ 146.

الهمزة من أقصى الحلق، قال سيبويه: ولحروف العربية ستة عشر مخرجًا، فللحلق منها ثلاثة: فأقصاها مخرجًا: الهمز والهاء والألف، ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء، وأدناها مخرجًا من الفم: الغين والخاء [1]، وكل الذين جاءوا بعد سيبويه من النحاة والقراء -أمثال: ابن جني [2]، والمبرد [3]، وابن يعيش [4]، والرضي [5]، وابن عصفور [6] والرازي [7]، وابن الجزري [8]- قد وافقوا سيبويه في تحديد مخرج الهمزة، ولم يضيفوا أي جديد على كلام معلمهم الأول سيبويه، واكتفوا بترديد ألفاظه [9].

أما المحدثون فمنهم من أيد سيبويه في قوله إن الهمزة تخرج من أقصى الحلق [10]، ومنهم من خالف سيبويه، وذهب إلى أن مخرج الهمزة هو الحنجرة وليس أقصى الحلق[11]، ويرى هذا الفريق الأخير أن مخرج الهمزة المحققة هو المزمار نفسه؛ إذ عند النطق بالهمزة تنطبق فتحة المزمار انطباقًا تامًّا، فلا يسمح بمرور الهواء إلى الحلق، ثم تنفرج فتحة المزمار فجأة، فيسمع صوت انفجاري، هو ما نعبر عنه بالهمزة [12].

---

(1) الكتاب لسيبويه 4/ 433.

(2) سر الصناعة 1/ 52، ط 1.

(3) المقتضب 1/ 328.

(4) شرح المفصل 9/ 107.

(5) شرح الشافية 3/ 251.

(6) الممتع 2/ 668.

(7) انظر: ثلاثة كتب في الحروف/ 139.

(8) النشر 1/ 199.

(9) الأصوات اللغوية/ 106.

(10) انظر: مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب 1/ 123، وحفني ناصف: تاريخ الأدب/ 16، وعلي عبد الواحد وافي: فقه اللغة/ 166، وصبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة/ 278.

(11) انظر: كمال بشر: علم اللغة العام، الأصوات/ 142، وأحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي/ 273 - 296.

(12) د. إبراهيم نجا: الأصوات والتجويد/ 69، د./ أنيس: الأصوات اللغوية/ 89، 90.

وعلى هذا فوصف سيبويه للهمزة بأنها تخرج من أقصى الحلق عند هذا الفريق من المحدثين وصف غير دقيق؛ لأنها كما قالوا من الحنجرة، وهي منطقة سابقة للحلق [1]:

وللجمع بين رأي سيبويه ورأي من عارضه، والتوفيق بينهما، يمكن القول إن سيبويه يتسع في معنى الحلق، فيشمل الحنجرة، وعندئذ لا يكون هناك تعارض بين الرأيين. يقول الدكتور كمال بشر: «إن سيبويه ربما أطلق الحلق على منطقة واسعة، تشمل الحنجرة وغيرها، وتكون الحنجرة حينئذ هي المقصودة بأقصى الحلق» [2].

ثانيًا: من حيث الصفة:

ذهب سيبويه في وصفه لصوت الهمزة إلى أن الهمزة صوت مجهور، فقال في كتابه: فأما المجهورة: فالهمزة والألف والعين [3] ... إلخ.

وإلى هذا ذهب ابن جني، فقال في باب الهمزة: «اعلم أن الهمزة حرف مجهور»[4].

وبعض المحدثين وافق سيبويه، وردد قوله في وصف الهمزة بأنها مجهورة [5]، وقد جاء وصف سيبويه ومن تابعه للهمزة بأنها صوت مجهور مبنيًّا على مقياس خاص، وضابط معين، فرق به سيبويه بين المجهور والهموس من الأصوات، وهذا المقياس أو الضابط هو امتناع النفس من الجريان مع الحرف، وذلك في المجهورات، وجريان النفس مع الحرف، وذلك في المهموسات، ويتضح ذلك من تعريف سيبويه لكل من الحرف المجهور والحرف المهموس، فقد عرف سيبويه الحرف المجهور بأنه:

---

(1) علم اللغة العام، الأصوات/ 146.

(2) السابق والصفحة.

(3) الكتاب 4/ 434 ط2.

(4) سر الصناعة 1/ 78.

(5) انظر: مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب 1/ 126، وحفني ناصف: تاريخ الأدب/ 19، وعلي عبد الواحد وافي: فقه اللغة/ 166، وصبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة/ 281.

حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه، ويجري الصوت، فهذه حال المجهورة؛ أما الحرف المهموس عند سيبويه: فهو حرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه [1].

أما من بقي من المحدثين فقد اتفقوا على أن الهمزة ليست صوتًا مجهورًا، ولكنهم اختلفوا بعد ذلك في وصفها، ونتج عن هذا الاختلاف رأيان:

1- الرأي الأول: أن الهمزة صوت مهموس [2].

2- الرأي الثاني: أن الهمزة صوت لا هو بالمجهور ولا بالمهموس [3].

وأصحاب هذين الرأيين (لم يرُقْهم الضابط الذي وضعه القدماء في تعريف الجهر والهمس، واستبان لهم أن للأوتار الصوتية أثرًا قويًّا في ضبط هذين الصنفين)[4]، فجاء مقياس أصحاب الرأيين في التفريق بين الأصوات المجهورة والأصوات المهموسة مبنيًّا على ذبذبة الأوتار الصوتية أو اهتزازها، وذلك في المجهورات، وعدم ذبذبة هذه الأوتار أو اهتزازها، وذلك في المهموسات.

ويتضح ذلك من تعريف هؤلاء لكل من المجهور والمهموس.

فالمجهور: هو الصوت الذي يهتز معه الوتران الصوتيان؛ نتيجة انقباض فتحة المزمار، وضيق مجرى الهواء، واقتراب الوترين الصوتيين اقترابًا، يسمح للهواء بالتأثير فيهما.

---

(1) الكتاب 4/ 434، وانظر: سر الصناعة 1/ 69 ط1، ارتشاف الضرب 1/ 10 ط1، الممتع 2/ 671/ 672 ط4، لسان العرب 1/ 710 (جهر)، 6/ 4699 (همس)، النشر 1/ 202.

(2) من القائلين بهذا الرأي: هيفنر: نقلًا عن: علم اللغة العام، الأصوات/ 143، هامش (1)، عبد الرحمن أيوب: العربية ولهجاتها/ 12ط، تمام حسان: مناهج البحث في اللغة/ 125، د. عبد الصبور شاهين: في التطور اللغوي/ 66، د. رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي/ 56.

(3) من القائلين بهذا الرأي: دانيال جونز: نقلًا عن: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث/ 24؛ ومحمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي/ 157؛ ود. أنيس: الأصوات اللغوية/ 90.

(4) الأصوات والتجويد/ 72.

أما المهموس: فهو الصوت الذي لا يهتز معه الوتران الصوتيان؛ نتيجة انبساط فتحة المزمار، واتساع مجرى الهواء، وابتعاد الوترين الصوتيين عن بعضها ابتعادًا يجعل الهواء حال مروره بينهما غير قوي، فلا يؤثر فيهما باهتزازه [1]. فمن ذهب إلى القول بأن الهمزة صوت مهموس بنى مذهبه «على عدم التذبذب، أو على عدم وجود حالة الجهر» [2]؛ لأنه لا يمكن حال النطق بالهمزة -عند أصحاب هذا الرأي- أن تظل الأوتار الصوتية على ذبذبتها؛ ضرورة أن الانحباس في هذه الحالة يتم بانطباق الأوتار الصوتية انطباقًا تامًّا، وهو أمر يناقض التذبذب [3].

أما من ذهب إلى القول بأن الهمزة صوت لا هو بالمجهور ولا بالمهموس؛ فقد قالوا ذلك «لأن فتحة المزمار معها مغلقة إغلاقًا تامًّا، فلا تسمع لهذا ذبذبة الوترين الصوتيين، ولا يسمح للهواء بالمرور إلى الحلق إلا حين تنفرج فتحة المزمار، ذلك الانفراج الفجائي الذي ينتج الهمزة [4].

فوضع الأوتار الصوتية حال النطق بالهمزة -عند أصحاب هذا الرأي- لا يسمح بالقول بوجود ما يسمى بالجهر أو ما يسمى بالهمس [5]، ويوفِّق الدكتور/ عبد الصبور شاهين بين أصحاب الرأي القائل بأن الهمزة صوت مهموس، وبين الرأي القائل بأن الهمزة صوت لا هو بالمجهور ولا بالمهموس، فيقول: «والواقع أنه لا تعارض بين كلا الرأيين؛ فكلاهما قد نفى عن الهمزة صفة الجهر، ولكن كلًّا منهما أصدر حكمه بناء على نظرة إلى الحنجرة تختلف عن نظرة الآخر؛ فجونز [6] قد اعتبر أن للحنجرة ثلاثة أوضاع: الاحتباس وذلك في الهمزة وحدها، والانفتاح دون ذبذبة وذلك في المهموسات، والانفتاح مع الذبذبة وذلك في المجهورات، وبذلك تكون الهمزة صوتًا لا هو بالمجهور

(1) الأصوات والتجويد/ 73، الأصوات اللغوية/ 20.
(2) دراسات في علم اللغة/ 93.
(3) د. أيوب: أصوات اللغة/ 184.
(4) الأصوات الغوية/ 90.
(5) علم اللغة العام، الأصوات/ 143.
(6) من أصحاب الرأي القائل بأن الهمزة صوت لا هو بالمجهور ولا بالمهموس.

ولا بالمهموس؛ لأن وضع الحنجرة لحظة النطق بها مغاير لوضعها حالة الجهر أو الهمس. أما جيفنر [1] فقد اعتبر أن للحنجرة وظيفتين: ذبذبة الأوتار الصوتية (وهي صفة الجهر)، وعدم ذبذبتها (وهي صفة الهمس)، ويدخل في حالة عدم الذبذبة حالة الاحتباس في الحنجرة (وذلك في الهمزة)، وحالة الانطلاق فيها، وذلك في بقية المهموسات[2].

مذهب الإمام نافع في الهمز والتخفيف:

أولا: الهمز المفرد:

يأتي الهمز المفرد على ضربين: ساكن ومتحرك.

الضرب الأول: الهمز المفرد الساكن:

ويأتي باعتبار حركة ما قبله على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مضموم ما قبله نحو: يؤمنون.

القسم الثاني: مكسور ما قبله نحو: شئت.

القسم الثالث: مفتوح ما قبله نحو: فأتوهن [3].

وقد وجدت أن قراءة الإمام نافع في الهمز المفرد الساكن المتحرك ما قبله تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

1- القسم الأول:

1- ما اتفقت عليه الروايتان -أعني رواية ورش ورواية قالون- فقرأه نافع بترك الهمز، وقد ورد ذلك في الكلمات الآتية:

---

(1) من القائلين بأن الهمزة مهموسة.

(2) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث/ 24.

(3) النشر 1/ 390.

أ - يأجوج ومأجوج [1]: في قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ﴾[الكهف: 94]. وترك الهمز في يأجوج ومأجوج هو لغة كل العرب، أما الهمز فهو لغة بني أسد [2].

ب - (ضيزى) [3]من قوله تعالى: ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ﴿٢٢﴾﴾[النجم: 22] [4].

والهمز في ضيزى وتركه لغتان. حكى التوزي وغيره: ضأزه يضأزه: إذا ظلمه، ويقال: ضازه يضوزه ويضيزه. وقد يكون ترك الهمز لإرادة التخفيف، يقول مكي بن أبي طالب: ويجوز أن تكون قراءة من لم يهمز على مثل قراءة من همز، إلا أنه خفف الهمزة، فأبدل منها ياء؛ لانكسار ما قبلها، فتكون القراءتان بمعنى واحد على لغة واحدة [5].

ج - (مؤصدة) [6] من قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ نَارٌ مُؤْصَدَةٌ ﴿٢٠﴾﴾[البلد: 20].

ومعنى مؤصدة: مطبقة: والهمز فيها وتركه لغتان [7]؛ فأهل الحجاز يقولون: أوصدت الباب، وتميم تقول: آصدت الباب [8]، فعلى هذا يجوز أن تكون قراءة (مؤصدة) بترك الهمز مستمدة من اللهجة الحجازية؛ كما يجوز أن تكون (مؤصدة) من غير همز من

(1) واشترك معه في ترك الهمز جميع القراء، إلا عاصمًا؛ فقد قرأها بالهمز.
انظر: النشر 1/ 394، السبعة/ 399.
(2) البحر المحيط/ 163.
(3) واشترك معه في ترك الهمز جميع القراء، إلا عاصمًا؛ فقد قرأها بالهمز.
انظر: النشر 1/ 394، السبعة/ 399.
(4) واشترك معه في ترك الهمز جميع القراء، ما عدا ابن كثير: السبعة/ 615، الكافي/ 176، المكرر/ 129.
(5) الكشف 2/ 295، 296.
(6) واشترك معه في ترك الهمز بعض القراء، وهمزها البعض الآخر. النشر 1/ 395، غيث النفع/ 322.
(7) إبراز المعاني/ 724.
(8) المزهر للسيوطي 2/ 77.

(آصدت) بالهمز، وهي لغة تميم -كما سبق- إلا أنه خفف الهمزة، فأبدل منها واو؛ لانضمام ما قبلها، حسب قاعدة ورش، التي رواها عن شيخه نافع في فاء الكلمة [1]، فيكون المقصود من ترك الهمز هنا التخفيف.

القسم الثاني: رواية ورش:

(أ) ما يتعلق بفاء الكلمة:

روى ورش عن نافع إبدال الهمز المفرد الساكن المتحرك ما قبله إذا وقع فاء للكلمة حرف مد من جنس حركة ما قبله، فأبدله ألفًا بعد الفتح، وواوًا ساكنة بعد الضم، وياء ساكنة بعد الكسر [2].

وهذا الإبدال هو قياس تخفيف الهمزة الساكنة إذا تحرك ما قبلها؛ يقول سيبويه: (إنه إذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة فأردت أن تخفف، أبدلت مكانها الألف، وذلك قولك في رأس وبأس وقرأت: راس وباس وقرات، وإذا كان ما قبلها مضمومًا فأردت أن تخفف أبدلت مكانها واوًا، وذلك قولك في الجؤنة والبؤس والمؤمن: الجونة والبوس والمومن، وإذا كان ما قبلها مكسورًا فأردت أن تخفف أبدلت مكانها ياء، كما أبدلت مكانها واوًا إذا كان ما قبلها مضمومًا، وألفا إذا كان ما قبلها مفتوحًا، وذلك الذئب والمئرة: ذيب وميرة)[3].

كما ذكر النحاة أيضًا أن الهمزة الساكنة لا تجعل بين بين، ولا تحذف، وإنما فيها الإبدال فقط [4].

---

(1) روى ورش عن نافع إبدال الهمز الساكن أو المتحرك الواقع فاء للكلمة حرف مد من جنس حركة ما قبله، كما سيأتي.

(2) الكافي/ 27، وسراج القارئ/ 72.

(3) الكتاب 3/ 543، 544.

(4) انظر: شرح الشافية 3/ 32.

وقد استثنى ورش من إبدال الهمز المفرد الساكن إذا تحرك ما قبله، ووقع فاءً للكلمة أصلًا مطردًا، وهو كل ما جاء من باب الإيواء [1]، ولفظ الإيواء نفسه لم يقع في القرآن الكريم، وإنما وقع فيه ما تصرف منه، وهو سبعة ألفاظ [2].

1- المأوى: في قوله تعالى: ﴿عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ﴿١٥﴾﴾ [النجم: 15].

2- مأواه: في قوله تعالى: ﴿وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٦﴾﴾[النجم: 15].

3- مأواهم: في قوله تعالى: ﴿وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴿١٨﴾﴾[الرعد: 18].

4- مأواكم: في قوله تعالى: ﴿وَمَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴿٢٥﴾﴾ [العنكبوت: 25].

5- فأووا: في قوله تعالى: ﴿فَأْوُۥٓا۟ إِلَى ٱلْكَهْفِ يَنشُرْ لَكُمْ رَبُّكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ﴾ [الكهف: 16].

6- تُئْوِي: في قوله تعالى: ﴿وَتُؤْوِىٓ إِلَيْكَ مَن تَشَآءُ﴾[الأحزاب: 51].

7- تُئْوِيه: في قوله تعالى: ﴿وَفَصِيلَتِهِ ٱلَّتِى تُـْٔوِيهِ ﴿١٣﴾﴾[المعارج: 13].

وقد جاءت رواية ورش بتحقيق الهمز في هذه الألفاظ السبعة، مع أن الهمز في ذلك حقه الإبدال، حسب رواية ورش؛ حيث إن الهمز جاء ساكنًا وتحرك ما قبله ووقع فاء للكلمة. وقد وُجه تحقيق الهمز في هذه الألفاظ بأن وجه إبدال الهمز في: تئوي وتئويه يوجب ثقلًا أشد من ثقل الهمز؛ لأنه يؤدي إلى اجتماع واوين؛ الأولى ساكنة -وهي المبدلة من الهمزة- والثانية متحركة. ولا شك أن اجتماعهما أثقل في النطق من تحقيق الهمز، فترك الإبدال وحقق الهمز لذلك. ومع أن بقية الألفاظ التي جاءت من باب الإيواء لا يؤدي

(1) التيسير/ 34، 35، تحبير التيسير/ 56.
(2) الوافي/ 99.

إبدال همزها إلى اجتماع واوين فيها، كما حدث في تئوي وتؤويه، إلا أنه أجرى باب الإيواء كله على طريقة واحدة في الهمز [1].

(ب) ما يتعلق بعين الكلمة: أبدل ورش الهمز المفرد الساكن المتحرك ما قبله، إذا وقع عينًا للكلمة في ثلاثة ألفاظ هي: (بئس والبئر والذئب)، وحقق ما عدا ذلك [2]، هذا في غير ما اتفقت عليه الروايتان كما سبق.

أما بئس فأصله بَئِس، على وزن فَعِل بكسر العين، فعل ماض، فخفف بنقل كسرة الهمزة إلى الباء بعد سلب حركتها، ثم أبدلت همزته ياء مبالغة في التخفيف [3].

وقد أبدل ورش الهمزة في (بئس)، سواء اتصلت بها (ما) في آخرها أم كان في أولها واو أو فاء أو لام، أو تجردت عنها هذه الحروف [4]، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي﴾ [الأعراف: 150]، ﴿وَبِئْسَ ٱلْقَرَارُ ﴿٢٩﴾﴾[إبراهيم: 29]، ﴿فَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٨﴾﴾ [المجادلة: 8]، ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ ﴿٦٣﴾﴾[المائدة: 63]، ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴿٥٠﴾﴾[الكهف: 50].

أما لفظ البئر فورد في قوله تعالى: ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾[الحج: 45]، وإبدال همزته يجوز أن يكون قصد به التخفيف، فقد ذكر ابن خالويه أن كلمة (البئر) تقرأ بالهمز وبتركه تخفيفًا[5]، كما يجوز أن يكون لغة، وهو ما ذهب إليه أبو شامة؛ حيث ذكر أن الإبدال في بئر وبئس كل ذلك لغة [6].

---

(1) النجوم الطوالع/ 83، 84.
(2) النشر 1/ 391، الإتحاف/ 53، غيث النفع/ 164.
(3) النجوم/ 86.
(4) إبراز المعاني/ 152، الوافي/ 102.
(5) الحجة لابن خالويه/ 354.
(6) إبراز المعاني/ 152.

أما لفظ (الذئب) فورد في قوله تعالى: ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾[يوسف: 13]، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّآ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ ﴿١٤﴾﴾[يوسف: 14]، وقوله تعالى: ﴿فَأَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾[يوسف: 17].

وقد قيل إن الأصل في (الذئب) الهمز؛ لأنه مأخوذ من تذاءبت الريح إذا أتت من كل ناحية، فكأنه شبه في خفته وسرعة حركته بالريح [1]، وعلى هذا فتكون القراءة بترك الهمز على إرادة التخفيف؛ إذ إن الهمزة ساكنة وقبلها كسر، فأبدلت الهمزة حرف مد من جنس حركة ما قبلها.

(وقد يكون ترك الهمز في لفظ (الذئب) على لغة من قال لا أصل له في الهمز، وقد قال الكسائي: لا أعرف أصله في الهمز، ولم يهمزه في قراءته) [2].

(ج) ما يتعلق بلام الكلمة: لم يأت عن نافع من رواية ورش، ولا من رواية قالون إبدال الهمز المفرد الساكن المتحرك ما قبله إذا وقع لامًا للكلمة، والمعروف عنه في ذلك التحقيق[3].

القسم الثالث: رواية قالون:

روى قالون عن نافع إبدال الهمز المفرد الساكن المتحرك ما قبله في الكلمات الآتية:

1- المؤتفكة: وجاءت في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَىٰ ﴿٥٣﴾﴾[النجم: 53].

2- المؤتفكات: وقد جاءت في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتُ بِٱلْخَاطِئَةِ ﴿٩﴾﴾[الحاقة: 9].

وقد روى قالون في هاتين الكلمتين وجهًا آخر، هو تحقيق الهمز. قال ابن الجزري: والوجهان عنه صحيحان، بهما قرأت، وبهما آخذ [4].

---

(1) الحجة لأبي زرعة/ 357.
(2) الكشف 1/ 83.
(3) النجوم/ 86.
(4) النشر 1/ 394، الإتحاف/ 55.

ورواية الإبدال التي رواها قالون في الكلمتين جاءت موافقة لما رواه ورش في فاء الكلمة، ومخالفة لما عرف عن قالون من تحقيق الهمز المفرد الساكن في أغلب الأحوال، سواء أكان هذا الهمز فاء أم عينًا أم لامًا.

3- (رئيا) [1] وجاءت في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا ۝٧٤﴾[مريم: 74]. وقراءة (ريا) بدون همز هي قراءة أهل المدينة [2]، والهمز وتركه فيها لغتان؛ وهي إما أن تكون مأخوذة من الرواء، وهو ما يظهر من الزي في اللباس وغيره، فتكون الكلمة بالهمز؛ ولكنه خفف فأبدل منه ياء، ثم أدغمت الياء في الياء، فصارت (ريا) مشددة، وإما أن تكون الكلمة مأخوذة من الري، أي ري الشارب، ويكون المعنى أحسن أثاثًا وأحسن شربًا، فتكون الكلمة بلا همزة [3]، أي لا يكون فيها تخفيف.

الضرب الثاني: الهمز المفرد المتحرك:

وينقسم إلى قسمين: متحرك قبله متحرك، ومتحرك قبله ساكن.

القسم الأول: الهمز المتحرك المتحرك ما قبله. وجاءت قراءة الإمام نافع بتخفيف هذا النوع -سواء كان التخفيف باتفاق الروايتين أو في إحداهما- في الأحوال الآتية:

1- إذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضم: فروى ورش إبدال الهمزة واوًا إذا كانت الهمزة فاء للكلمة، وذلك مثل: يئوده: من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾[البقرة: 255]، ومثل: يؤلف: في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ رُكَامًا﴾[النور: 43].

ومثل: مؤجلًا: في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا﴾[آل عمران: 145].

---

(1) السبعة/ 411، 412، غيث النفع/ 200.

(2) معاني القرآن للفراء 2/ 171.

(3) الكشف 1/ 86، 2/ 91، والحجة لأبي زرعة/ 447.

واختلف عن ورش في حرف واحد، وهو (مؤذن)، ووقع في قوله تعالى: ﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٤﴾﴾[الأعراف: 44]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا ٱلْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسَٰرِقُونَ ﴿٧٠﴾﴾[يوسف: 70].

فروى عنه الأصبهاني [1] تحقيق الهمزة فيه، وكأنه راعى مناسبة لفظ (فأذن)، وهي مناسبة [2] مقصودة عندهم في كثير من الحروف، وروى عنه الأزرق [3] الإبدال على أصله.

أما إذا كانت الهمزة عينًا للكلمة، فقد اختص الأصبهاني عن ورش بإبدالها في (الفؤاد وفؤاد) [4]، وقد وقع لفظ (الفؤاد) مقترنًا بـ (ال) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾[الإسراء: 36]، وقوله تعالى: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ ﴿١١﴾﴾[النجم: 11]. أما لفظ فؤاد المجرد من (ال)، فقد جاء مقترنًا بكاف المخاطب في قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۚ﴾ [هود: 120]. وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ

(1) الأصبهاني هو: محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن شبيب بن يزيد بن خالد بن قرة بن عبد الله، أبو بكر الأسدي الأصبهاني، كان إمامًا ضابطًا مشهورًا ثقة، أخذ القراءة عن ورش، وهو صاحب رواية ورش عند العراقيين، قال الإمام الداني: هو إمام عصره في قراءة نافع. رواية ورش عنه لم ينازعه في ذلك أحد من نظرائه. وتوفي الأصبهاني ببغداد سنة ست وتسعين ومائتين. انظر: غاية النهاية في طبقات القراء 2/ 169-170.

(2) المناسبة هي: مشاكلة الألفاظ بعضها مع بعض.

(3) الأزرق هو: يوسف بن عمرو بن يسار، أبو يعقوب المدني ثم المصري، المعروف بالأزرق، كان ثقة محققًا ضابطًا، أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن ورش، وهو الذي خلفه في القراءة والإقراء بمصر، قال الذهبي: إن الأزرق لزم ورشًا مدة طويلة، وأتقن عنه الأداء، وجلس للإقراء، وقال أبو الفضل الخزاعي: أدركت أهل مصر والمغرب على رواية أبي يعقوب عن ورش، لا يعرفون غيرها. توفي الأزرق في حدود الأربعين ومائتين. انظر غاية النهاية في طبقات القراء 2/ 402.

(4) النشر 1/ 395.

لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا ﴿٣٢﴾﴾ [الفرقان: 32]، وجاء مجردًا من كاف المخاطب في قوله تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَٰرِغًا ۖ إِن كَادَتْ لَتُبْدِى بِهِۦ لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠﴾﴾[القصص: 10].

وهذا الإبدال الذي ورد في رواية ورش هو إبدال قياس؛ لأن قياس تخفيف الهمزة المفتوحة بعد الضم هو بإبدالها واوًا [1].

أما رواية قالون فقد جاءت بتحقيق هذا النوع على الأصل [2]، والملاحظ في رواية ورش أنه يخفف الهمز المفرد إذا وقع فاء للكلمة، سواء كان الهمز ساكنًا أو متحركًا، وقد علل مكي بن أبي طالب ذلك، فقال: إن فاء الفعل حكمها أن تكون في أول الكلام؛ لأنها أول الوزن، فحقها أن تكون محققة أبدًا، إلا أن يدخل عليها زائد، فتصير ثانية أو زائدان فتصير ثالثة، وربما كانت الهمزة رابعة بدخول ثلاثة زوائد عليها، فتثقل، فتخفف حينئذ؛ فلذلك خفف -أي ورش- فاء الفعل؛ لأنها ثانية أو ثالثة أو رابعة، مثل يؤمن، سيؤمن، استأمن، فلما بعدت الهمزة من أول الكلام ثقلت فخففت، كما يذكر مكي -بالإضافة إلى ما سبق- أن التخفيف هو لغة أهل الحجاز، وهو أخف على القارئ [3].

2- إذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها كسر: فجاءت رواية ورش بإبدال الهمزة ياء في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا﴾[4]، وقد ورد هذا اللفظ في القرآن في ثلاثة مواضع هي قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌ﴾[البقرة: 150]، وقوله: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾[النساء: 165]، وقوله: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[الحديد: 29].

(1) الكتاب 3/ 543، شرح الشافية 3/ 45، شرح المفصل 9/ 112.
(2) النجوم/ 84.
(3) الكشف 1/ 81.
(4) إبراز المعاني/ 153، سراج القارئ/ 76، والبدور الزاهرة/ 52.

والإبدال في (لئلا) هو مما اختص به الأزرق عن ورش.

ويذكر ابن الجزري أن الأصبهاني عن ورش أبدل الهمزة ياء في (خاسئًا) في قوله تعالى: ﴿خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ۝٤﴾ [الملك: 4]، وناشئة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَقْوَمُ قِيلًا ۝٦﴾[المزمل: 6]، وملئت في قوله تعالى: ﴿مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا ۝٨﴾ [الجن: 8].

كذلك أبدل الأصبهاني عن ورش الهمزة ياء في قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ﴾ حيث وقع منسوقًا بالفاء، نحو قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ۝١٣﴾ [الرحمن: 13]، واختلف عنه فيما تجرد عن الفاء، نحو قوله تعالى: ﴿بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾[لقمان: 34]، فروي عنه الإبدال، وروي عنه تحقيق الهمزة [1] وإبدال الهمزة المفتوحة المكسور ما قبلها ياء -الذي ورد في القراءة- هو قياس تحقيقها [2].

3- إذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها فتح: فقرأ الإمام نافع بتسهيل الهمزة بين بين في (رأيت)، إذا وقعت بعد همزة الاستفهام، نحو:

أرأيتكم: في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ﴾[الأنعام: 40].

أرأيت: كما في قوله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ﴾[الفرقان: 43].

أرأيتم: في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ﴾[الأنعام: 46].

أفرأيتم: في قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ۝٦٣﴾[الواقعة: 63].

---

(1) النشر 1/ 396-397.

(2) الكتاب 3/ 543، شرح المفصل 9/ 112..

وقد روى ورش وجهًا آخر في هذه الهمزة، هو إبدالها ألفًا، وفي هذا الوجه يمد -لالتقاء الساكنين- مدًّا مشبعًا [1].

ومن المعروف أن قياس تخفيف الهمزة المفتوحة ما قبلها، هو تسهيلها بين بين، فتكون متوسطة في إخراجها بين الهمزة والألف [2]، أما تخفيفها بإبدالها ألفًا فهو سماعي [3]؛ لأن الهمز المتحرك لا يبدل حرف مد إلا سماعًا [4].

وقد غلط البعض البدل الوارد في رواية ورش؛ لكن مكيًّا قال: إن إبدال الهمزة ألفًا هو أحرى في الرواية؛ لأن النقل والمشافهة إنما هو بالمد عنه، وتمكين المد إنما يكون مع البدل، وقال مكي أيضًا: إن حسن جواز البدل في الهمزة وبعدها ساكن أن الأول (الألف) حرف مد ولين، فالمد الذي يحدث مع السكون يقوم مقام حركة يتوصل بها إلى النطق بالساكن[5].

وبالإضافة إلى ما ذكره مكي في الدفاع عن هذه القراءة، فإن إبدال الهمزة ألفًا سماعًا هو لغة قريش، كما ذكر أبو عمر بن العلاء، وقرأ به نافع في قوله تعالى: ﴿تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ﴾، فقرأ منساته، أي بألف بعد السين، وهذه الألف بدل من الهمزة، وهو مسموع على غير قياس [6]، كما قرأ به الإمام نافع أيضًا في قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ﴾، فقرأ سال بألف ساكنة، بدلًا من الهمزة، والبدل مسموع [7]. وإلى جانب ما سبق فقد روى أبو عبيد القاسم بن سلام أن أبا جعفر ونافعًا -وغيرهما من أهل المدينة- يسقطون

(1) النشر 1/ 397، 398.
(2) الكتاب 3/ 541، 542، شرح المفصل 9/ 112.
(3) الكتاب 3/ 554، شرح الشافية 3/ 47.
(4) إبراز المعاني/ 652.
(5) النشر 1/ 398.
(6) النشر 2/ 349، 350.
(7) السبعة/ 650، غيث النفع/ 301.

الهمزة، غير أنهم يدعون الألف خلفًا منها؛ فهذا يشهد للبدل، وهو مسموع من العرب، حكاه قطرب وغيره[1].

4- إذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها كسر وبعدها واو [2]: فقرأ الإمام نافع بحذف الهمزة، وضم ما قبلها من أجل الواو، وذلك في (الصابئون) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾[المائدة: 69] .

وذكر الصفاقسي أن حذف الهمزة جاء بعد نقل حركتها إلى الباء وسلب حركة الباء[3].

5- إذا كانت الهمزة مكسورة وقبلها كسر وبعدها ياء: فقرأ الإمام نافع بحذف الهمزة في (الصابئين) [4] من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾[البقرة: 62]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ﴾[الحج: 17].

ويتضح من كلام أبي شامة أن التخفيف في (الصابئون والصابئين) بإبدال الهمزة، وليس بحذفها، فيقول: (يقال: صبأ يصبأ إذا خرج من دين إلى آخر، وأبدل نافع الهمز، فكأنه من صبا بلا همز كرمى ورعى، فقرأ الصابون والصابين، كقولك: الداعون والداعين، ومثل هذا البدل لا يكون إلا سماعًا؛ لأنه همز متحرك بعد متحرك) [5].

وقيل إن القراءة بدون همز في (الصابئون والصابئين) عند الإمام نافع تحتمل وجهًا آخر (هو أن الكلمتين مأخوذتين من صبا يصبو، أي لا همز في الكلمة، أي مال إلى دينه،

(1) لطائف الإشارات/ 181أ، النشر 1/ 398.
(2) النشر 1/ 397، الإتحاف/ 156.
(3) غيث النفع/ 107.
(4) النشر 1/ 397، سراج القارئ/ 153.
(5) إبراز المعاني/ 329.

وحجته قوله: ﴿ وَإِلَّا تَصۡرِفۡ عَنِّي كَيۡدَهُنَّ أَصۡبُ إِلَيۡهِنَّ ﴾ [يوسف: ٣٣]. أي أمل إليهن، ومنه سمي الصبي صبيًّا؛ لأن قلبه يصبو إلى كل لعب؛ لفراغ قلبه) [1].

القسم الثاني: الهمز المفرد المتحرك الساكن ما قبله:

إذا وقع قبل الهمز المفرد المتحرك حرف ساكن، فقد وضح ذلك ابن الجزري، فقال: (وأما المتحرك الساكن ما قبله فلا يخلو الساكن من أن يكون ألفًا أو ياء أو زايًا) [2].

أولًا: إذا كان الساكن ألفًا، فقد اختلف القراء في الكلمات الآتية:

إسرائيل وكأين وهأنتم واللائي.

وقد ورد عن الإمام نافع تحقيق الهمزة في إسرائيل وكأين [3].

أما هأنتم فقد جاءت في قوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجۡتُمۡ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ﴾[آل عمران: 66]، وقوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمۡ وَلَا يُحِبُّونَكُمۡ﴾[آل عمران: 99]، وقوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلۡتُمۡ عَنۡهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا ﴾[النساء: 109]، وقوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ تُدۡعَوۡنَ لِتُنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[محمد: 38].

وقد ورد عن الإمام نافع تسهيل الهمزة الثانية في هأنتم بين بين [4].

وأنبه هنا إلى أن العلماء قد اختلفوا في أصل هأنتم، فورد عنهم في ذلك احتمالان:

الاحتمال الأول: هو أن أصلها أأنتم، فأبدل من الهمزة الأولى -التي للاستفهام- هاء؛ لأنها أختها، وهذا ما ذهب إليه أبو عمرو بن العلاء وأبو الحسن الأخفش، واستحسنه النحاس [5].

---

(1) بتصرف من: الحجة لابن خالويه/ 81.
(2) النشر 1/ 399.
(3) النشر 1/ 399-400.
(4) النشر 1/ 400.
(5) انظر: البحر 2/ 486.

الاحتمال الثاني: هو أن أصلها أنتم، دخلت عليها ها التي للتنبيه، ثم خففت همزة أنتم بين بين [1].

فعلى الأول يكون الإمام نافع قد أبدل الهمزة الأولى هاء، وسهل عنه قالون الهمزة الثانية بين بين، مع الإدخال والفصل بينهما بألف، على قاعدته في الهمزتين من كلمة -كما سيأتي- وسهل عنه ورش الهمزة الثانية من غير فصل، ولورش وجه آخر، هو إبدالها ألفًا على قاعدته في الهمزتين المتفقتين في الفتح -كما سيأتي- وعلى الاحتمال الثاني -وهو أن الأصل أنتم بهمزة واحدة دخلت عليها ها التنبيه، وهي مركبة من حرفين؛ الهاء والألف- فأثبت قالون ألفها بين الهاء والهمزة المسهلة، وحذفها ورش في وجه البدل؛ لالتقاء الساكنين، وأما على وجه التسهيل، فكان حقه أن يثبتها؛ لكنه حذفها على لغة من يحذف ألف ها التنبيه؛ تخفيفًا وتقوية للاتصال [2].

وقد ذكر أبو شامة أن قراءة أهل المدينة في هأنتم غير مهموزة في جميع القرآن [3]، ومن المعروف أن قراءة الإمام نافع في هأنتم -حيث وقعت في القرآن الكريم- جاءت بالمد من غير همز [4].

وأما اللائي فقوله تعالى: ﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِۦ ۚ وَمَا جَعَلَ أَزْوَٰجَكُمُ ٱلَّٰٓـِٔى تُظَٰهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾[الأحزاب: 4]، وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ۖ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ﴾[المجادلة: 2]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔى لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق: 4].

(1) الكشف 1/ 246.
(2) النجوم/ 201-202.
(3) إبراز المعاني/ 391.
(4) انظر: أنوار التنزيل 1/ 165.

وقد قرأ الإمام نافع بحذف الياء الساكنة التي بعد الهمزة في اللائي، أما الهمزة التي بعد الألف فقد ورد عنه فيها روايتان؛ رواية قالون: وجاءت بتحقيق الهمزة، ورواية ورش: وجاءت بتسهيل هذه الهمزة بين بين [1]، أي بين الهمزة المكسورة [2]، وإثبات الياء التي بعد الهمزة وحذفها، وتحقيق الهمزة التي بعد الألف وتسهيلها وإبدالها، كلها لغات مسموعة في اللائي، وأصله بهمزة وياء بعدها؛ لأنه بمنزلة اللاتي، فالهمزة بإزاء التاء [3]. قال العكبري: فالأصل إثبات الياء، ويجوز حذفها اجتزاء بالكسرة، ويجوز تليين الهمزة وقلبها ياء [4]، ولغة قريش هي إبدال الهمزة التي بعد الألف ياء ساكنة، وهو إبدال مسموع لا مقيس[5]، وقد جاء التسهيل بين بين الذي روي عن نافع في (ها أنتم واللائي) على القياس، وعلى ما يجب من أصول التخفيف المعروفة؛ إذ إن قبل الهمزة المتحركة ألفًا، وقياس تخفيف الهمزة المتحركة المسبوقة بألف هو تسهيلها بين بين [6]، فإذا كانت الهمزة مفتوحة نطقت بين الهمزة والألف، وإذا كانت مضمومة نطقت بين الهمزة والواو، وإذا كانت مكسورة نطقت بين الهمزة والياء [7].

ثانيًا: إذا كان الساكن ياء: فقد جاءت قراءة الإمام نافع بتخفيف الهمز في لفظ النسيء فقط. وقد وقع هذا اللفظ في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٌ فِي ٱلْكُفْرِ﴾[التوبة: 37]، فروى ورش عنه إبدال الهمزة في هذا اللفظ ياء، وإدغام الياء التي قبلها، فتصير ياء واحدة مشددة [8]، ومن المعروف أن الإمام نافعًا كان يحقق الهمز المفرد المتحرك الواقع

(1) النشر 1/ 404، الإتحاف/ 57/ 58، غيث النفع/ 252.

(2) سراج القارئ/ 281.

(3) الكشف 2/ 193.

(4) إملاء ما من به الرحمن 2/ 190.

(5) البحر 7/ 211.

(6) الكافي/ 31، شرح الشافية/ 39،40.

(7) شرح المفصل 9/ 109.

(8) النشر 1/ 405، التيسير/ 119، البدور الزاهرة/ 165، واشترك معه في ذلك أبو جعفر.

لامًا للكلمة، إلا في لفظ النسيء؛ فإنه أبدله تخفيفًا. وإبداله جار على القياس؛ لأن قبله ياء ساكنة زائدة [1]، وقد ذكر النحاة أن هذا هو القياس في تخفيفها [2].

ثالثًا: إذا كان الساكن زايا؛ فقد جاء ذلك في لفظ واحد هو (جزء)، ووقع هذا اللفظ في القرآن الكريم في ثلاثة مواضع: موضعان بالنصب، هما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱجۡعَلۡ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٖ مِّنۡهُنَّ جُزۡءٗا﴾ [البقرة: 260]، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لَهُۥ مِنۡ عِبَادِهِۦ جُزۡءًاۚ﴾ [الزخرف: 15]، وموضع بالرفع، وهو قوله تعالى: ﴿لِّكُلِّ بَابٖ مِّنۡهُمۡ جُزۡءٞ مَّقۡسُومٌ ٤٤﴾ [الحجر: 44]، وقد قرأ الإمام نافع بتحقيق الهمز في هذا اللفظ [3].

ثانيًا: اجتماع الهمزتين في كلمة:

تأتي الأولى من الهمزتين المجتمعتين في كلمة للاستفهام ولغيره، ولا تكون إلا متحركة، ولا تكون همزة الاستفهام إلا مفتوحة، وتأتي الثانية منهما متحركة وساكنة؛ فالمتحركة همزة قطع وهمزة وصل، وتأتي همزة القطع المتحركة بعد همزة الاستفهام على ثلاثة أقسام: مفتوحة ومضمومة ومكسورة. والمفتوحة يأتي بعدها ساكن ومتحرك، والساكن يكون صحيحًا وحرف مد [4]، ولمزيد من التوضيح أقول:

أولًا: دخول همزة الاستفهام على همزة القطع المفتوحة، وقد جاءت صور ذلك كما يأتي:

(أ) أن يقع بعدهما ساكن صحيح، مثل (أأنذرتهم) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ٦﴾[البقرة: 6]، و(أأرباب) في قوله تعالى: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ءَأَرۡبَابٞ مُّتَفَرِّقُونَ خَيۡرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ ٣٩﴾[يوسف: 39].

---

(1) النجوم/ 86.

(2) راجع: الكتاب 3/ 547، وشرح الشافية 3/ 43.

(3) واشترك معه في ذلك جميع الأئمة إلا أبا جعفر؛ فإنه قرأ بحذف الهمزة وتشديد الزاي، على أنه حذف الهمزة بنقل حركتها إلى الزاي تخفيفًا، ثم ضعَّف الزاي، راجع النشر 1/ 406.

(4) النشر 1/ 362.

(ب) أن يقع بعدهما ساكن (حرف مد): ووقع ذلك في كلمتين؛ أحدهما هي (أآلهتنا)، وجاءت في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَۚ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلَۢاۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ خَصِمُونَ ٥٨﴾[الزخرف: 58]، والثانية هي (أأمنتم)، وجاءت في قوله تعالى: ﴿قَالَ فِرۡعَوۡنُ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾[الأعراف: 123]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ ءَامَنتُمۡ لَهُۥ﴾[طه: 71] في الموضعين [1].

وقد اتفق القراء على قراءة الكلمة الأولى بالاستفهام، أما الكلمة الثانية فاختلف فيها القراء بين الاستفهام والخبر، وجاءت قراءة الإمام نافع من رواية قالون -وكذا من رواية ورش من طريق الأزرق- بالاستفهام، ومن طريق الأصبهاني بالإخبار [2].

(ج) أن يقع بعدهما متحرك: مثل (أألد) في قوله تعالى: ﴿قَالَتۡ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٞ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عَجِيبٞ ٧٢﴾[هود: 72]، ومثل (أأمنتم) في قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ١٦﴾ [الملك: 16]. وليس في القرآن متحرك بعد الهمزتين المفتوحتين في كلمة إلا في هذين الموضعين [3]، وقد جاءت قراءة الإمام نافع في الهمزتين المفتوحتين المجتمعتين في كلمة بتحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الهمزة الثانية، وروى عنه قالون إدخال ألف بين الهمزة المحققة والمسهلة، كما روى عنه ورش وجهًا آخر، هو إبدال الهمزة الثانية ألفًا [4].

والمراد بتسهيل الهمزة هنا هو التسهيل بين بين، أي بجعل لفظها بين الهمزة والألف[5]. وتحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الهمزة الثانية هي قراءة أهل المدينة، وهي لغة قريش وسعد بن بكر [6]. أما إدخال الألف بين الهمزة المحققة والمسهلة -الذي رواه قالون عن نافع- فقد أجازه أبو حاتم، فقال: ويجوز أن تدخل بينهما ألفًا وتخفف الثانية،

(1) الموضعان هما على الترتيب: سورة طه/ من الآية/ 71.
(2) وراجع النشر 1/ 364، 368، 369.
(3) سراج القارئ/ 61.
(4) انظر: جامع البيان/ 58، والتيسير/ 32، والكافي/ 22-23، والبحر المحيط 1/ 47.
(5) إبراز المعاني/ 128، النشر 1/ 363.
(6) الجامع لأحكام القرآن 1/ 161.

وأبو عمرو ونافع يفعلان ذلك كثيرًا [1]، وقد وجه إدخال الألف بأنه لما كانت الهمزة المخففة بزنتها محققة، فقدر بقاء الاستثقال على حاله مع التخفيف، فأدخل بينهما ألفًا؛ ليحول بين الهمزتين بحائل يمنع اجتماعهما [2]، ويبعد المثل عن المثل فيخف اللفظ [3]، وقد ورد أن إدخال الألف بين الهمزة المحققة والمسهلة هو لغة لبعض أهل الحجاز؛ لأنهم كرهوا التقاء الهمزة -والذي هو بين بين- فأدخلوا الألف، كما أدخلته بنو تميم في التحقيق[4].

أما إبدال الهمزة الثانية من الهمزتين المفتوحتين ألفًا، فهو وإن كان على غير قياس؛ إلا أنه سمع وروي، فجاز استعماله في المسموع والمروي، كما ذكر الداني [5]، فهو إبدال سماعي.

وقد ذكرت قبل ذلك أن الهمز المتحرك لا يبدل حرف مد إلا سماعًا [6]، ووجه البدل هنا المبالغة في التخفيف؛ فرارًا من الهمزة كلها وبعضها، إلى ما هو خفيف جدًّا، وهو الألف اللينة [7].

وقد أنكر الزمخشري الإبدال هنا، وذكر أنه لحن وخروج عن كلام العرب، فقال في معرض الكلام على قوله تعالى: (أأنذرتهم): قرئ بتحقيق الهمزتين، والتخفيف أعرب وأكثر، وبتخفيف الثانية بين بين، وبتوسيط ألف بينهما محققتين، وبتوسيطها والثانية بين بين، وبحذف حرف الاستفهام، وبحذفه وإلقاء حركته على الساكن قبله، كما قرئ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾[المؤمنون: 1]. فإن قلت: ما تقول فيمن يقلب الثانية ألفًا؟ قلت: هو لاحن، خارج

(1) السابق والصفحة.
(2) الكشف 1/ 74.
(3) حجة القراءات لأبي زرعة/ 86.
(4) الكتاب 3/ 551.
(5) جامع البيان/ 85.
(6) وانظر: إبراز المعاني/ 219.
(7) النجوم/ 69.

عن كلام العرب خروجين؛ أحدهما: الإقدام على جمع الساكنين على غير حده، وحده أن يكون الأول حرف لين والثاني حرفًا مدغمًا، نحو قوله: (الضالين – وخويصة).

والثاني: إخطاء طريق التخفيف؛ لأن طريق تخفيف الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها أن تخرج بين بين؛ فأما القلب ألفًا فهو تخفيف الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها، كرأس [1]. وقد دافع أبو حيان عن هذه القراءة، ورد على الزمخشري فقال: وما قاله هو مذهب البصريين، وقد أجاز الكوفيون الجمع بين الساكنين على غير الحد الذي أجازه البصريون، وقراءة ورش صحيحة النقل، لا تدفع باختيار المذاهب [2].

وأنبه هنا إلى أنه إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة القطع المفتوحة، ووقع بعدهما ساكن حرف مد، مثل قوله تعالى: (آآلهتنا)، وقوله تعالى: (آآمنتم)؛ فإن قالون قد خالف أصله في رواية إدخال الألف بين الهمزة المحققة والمسهلة، فلم يأت عنه أو عن أحد من القراء إدخال ألف بينهما؛ وذلك (لئلا يصير اللفظ في تقدير أربع ألفات؛ الأولى: همزة الاستفهام، والثانية: الألف الفاصلة، والثالثة: همزة القطع، والرابعة: المبدلة من الهمزة الساكنة، وذلك إفراط في التطويل وخروج عن كلام العرب) [3]. قال العكبري: (والفصل بينهما بألف بعيد؛ لأنه يصير في التقدير كأربع ألفات) [4]، هذا بالإضافة إلى أنه ثقيل، لا يقدر على اللفظ به[5]. كذلك لم يأت عن ورش إبدال الهمزة الثانية ألفًا في

(1) الكشاف 1/ 104، 105، الطبعة الأخيرة، وأنوار التنزيل 1/ 20.

(2) البحر 1/ 47، 48.

(3) النشر 1/ 365/ 369، وغيث النفع/ 132.

وأصل آآلهتنا وأأمنتم قبل الإدخال: أألهتنا وأأمنتم، بهمزتين مفتوحة فساكنة، فالمفتوحة زائدة والساكنة فاء الكلمة، فأبدلت الساكنة على القاعدة المشهورة، وهي إذا اجتمع همزتان في كلمة والثانية ساكنة، فإنها تبدل حرف مد من جنس حركة ما قبلها، نحو آدم، ثم دخلت همزة الاستفهام فاجتمع همزتان في اللفظ؛ الأولى: للاستفهام، والثانية: هي الزائدة، وأما الثالثة: فهي فاء الكلمة المبدلة ألف، وقد سهل نافع الهمزة الثانية هنا بين بين فقط. (النجوم/ 70).

(4) إملاء ما من به الرحمن 1/ 282.

(5) الكشف 2/ 261.

الكلمتين السابقتين، وهو ما عرف بروايته في المفتوحتين، فلم يأت عنه في هاتين الكلمتين إلا التسهيل بين بين؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، باجتماع الألفين وحذف إحداهما [1].

ثانيًا: دخول همزة الاستفهام المفتوحة على همزة القطع المكسورة، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ آلِهَةً أُخْرَىٰ﴾[الأنعام: 19]، وقوله تعالى: ﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ ﴿٤١﴾﴾ [الشعراء: 41]، وقوله تعالى: ﴿أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿١٦﴾﴾ [الصافات: 16].

فقرأ الإمام نافع بتسهيل الهمزة الثانية بين بين، أي بين الهمزة والياء، وروى عنه قالون الفصل بين الهمزة المحققة والمسهلة بالألف [2].

قال أبو حيان: في قوله تعالى: (أَئِنَّكُمْ): قرئ بهمزتين محققتين، وبإدخال ألف بينهما، وبتسهيل الثانية، وبإدخال ألف بين الهمزة الأولى والهمزة المسهلة، روى هذه القراءة الأخيرة الأصمعي عن أبي عمرو ونافع [3].

ثالثًا: دخول همزة الاستفهام المفتوحة على همزة القطع المضمومة، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ﴾ [آل عمران: 15]، وقوله تعالى: ﴿أَأُنزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾[ص: 8]، فقرأ الإمام نافع بتسهيل الهمزة الثانية، وروى عنه قالون إدخال الألف بين الهمزة المحققة والمسهلة [4]، والتسهيل هنا بين بين، أي بين الهمزة والواو [5].

(1) النشر 1/ 365، 369، الإتحاف 45 - 47.
(2) النشر 1/ 370.
(3) البحر 4/ 92.
(4) النشر 1/ 374، 375، الإتحاف/ 49.
(5) إبراز المعاني/ 128.

ويلاحظ الباحث أن وجه الإبدال جاء في الهمزة الثانية المفتوحة دون غيرها من الأنواع التي سبق ذكرها، أعني أنه لم يأت إبدال همزة القطع المكسورة ولا المضمومة إذا تقدمتها همزة الاستفهام. وقد علل البعض ذلك (بأنه إنما خص الثانية من المفتوحتين بالإبدال دون المضمومة والمكسورة؛ لأن النطق بالألف أخف من النطق بالواو والياء)[1].

رابعًا: اجتماع همزتين في كلمة، والأولى للاستفهام والثانية للوصل:

تأتي همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام على قسمين؛ مفتوحة ومكسورة:

(أ) دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل المفتوحة: وجاء ذلك في ثلاث كلمات، اتفق القراء على الاستفهام [2] فيها، وهذه الكلمات هي (آلذكرين) من قوله تعالى: ﴿ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾في موضعين من سورة الأنعام [3]، والكلمة الثانية هي (آلآن) في قوله تعالى: ﴿ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ ﴾ في موضعين من سورة يونس [4] والكلمة الثالثة هي (آلله) وجاءت في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴿٥٩﴾ ﴾[يونس: 59]، وفي قوله تعالى: ﴿ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾ ﴾ [النمل: 59].

---

(1) النجوم/ 69.

(2) وهناك كلمة أخرى اختلف القراء فيها بين الاستفهام والخبر، وهي (أألسحر) من قوله تعالى: ﴿مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ ﴾ [يونس: 81]، وقرأها نافع بهمزة وصل على الخبر، واشترك معه في ذلك جميع القراء، ما عدا أبو عمرو وأبو جعفر؛ فقد قرآها بالاستفهام. النشر 1/ 377، 378.

(3) وهما على الترتيب: من الآية/ 143، ومن الآية/ 144.

(4) هما على الترتيب: من الآية/ 51، ومن الآية/ 91.

وقد أجمع القراء على عدم حذف همزة الوصل، وإثباتها مع همزة الاستفهام؛ فرقًا بين الاستفهام والخبر، وأجمعوا على عدم تحقيقها؛ لكونها همزة وصل، وهمزة الوصل لا تثبت إلا ابتداء، وأجمعوا على تليينها، واختلفوا في كيفيته، فجاء عنهم في ذلك وجهان:

الأول: إبدالها ألفًا خالصة، وقد ذكر الداني أن هذا قول أكثر النحويين، وهو قياس ما رواه المصريون أداء عن ورش عن نافع، يعني في نحو (أأنذرتهم).

الثاني: تسهيلها بين بين، أي بين الهمزة والألف؛ لثبوتها في حالة الوصل وتعذر حذفها فيه، فهي كالهمزة اللازمة، وليس إلى تخفيفها سبيل، فوجب أن تسهل بين بين؛ قياسًا على سائر الهمزات المتحركات بالفتح إذا وليتهن همزة الاستفهام، قال الداني: والوجهان جيدان[1]، وقد أخذ بهما كل القراء، إلا أن الوجه الأول هو المقدم لهم في الأداء [2]، وهو الوجه القوي المفضل [3].

كما أنه الأرجح عند النحاة [4]، والسبب في أفضلية البدل على التسهيل راجع إلى أن حذف همزة الوصل يؤدي إلى التباس الاستفهام بالخبر، وتحقيقها يؤدي إلى إثبات همزة الوصل وصلًا، وهو لحن، والتسهيل فيه شيء من لفظ المحققة، ففضل البدل، وكان ألفًا؛ لأنها مفتوحة [5].

وأجمع من أجاز التسهيل في همزة الوصل أنه لا يجوز إدخال ألف بين همزة الاستفهام المحققة وهمزة الوصف المسهلة، كما جاز ذلك في همزة القطع المسهلة إذا تقدمتها همزة الاستفهام المحققة؛ وذلك لضعف همزة الوصل عن همزة القطع [6].

---

(1) جامع البيان/ 89، النشر 1/ 377.
(2) غيث النفع/ 123، النجوم/ 79، الوافي/ 87.
(3) نهاية القول المفيد/ 183.
(4) شرح الأشموني 4/ 277، 278.
(5) الإتحاف/ 50.
(6) النشر 1/ 378، غيث النفع/ 123.

(ب) دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل المكسورة: وذلك مثل قوله تعالى: ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [سبأ: 8]، وقوله تعالى: ﴿ٱسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾ [المنافقون: 6]، وقوله تعالى: ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾ [الصافات: 153].

وقد ورد أن همزة الوصل المكسورة تحذف بعد همزة الاستفهام؛ من أجل عدم الالتباس، ويؤتى بهمزة الاستفهام وحدها [1].

خامسًا: اجتماع همزتين في كلمة، والأولى لغير الاستفهام:

إذا اجتمعت همزتان في كلمة، وكانت الأولى لغير الاستفهام، فإن الثانية تكون متحركة وساكنة، فإذا كانت متحركة فلا تكون إلا بالكسر، وهي كلمة واحدة هي (أئمة)، وجاءت في خمسة مواضع، هي قوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة: 12]، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء: 73]، وقوله تعالى: ﴿وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً﴾ [القصص: 5]، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ [القصص: 41]. وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً﴾ [السجدة: 24].

وجاء عن الإمام نافع في الهمزة الثانية من (أئمة) وجهان:

الوجه الأول: تسهيلها بين بين [2]، قال الزمخشري: أي بين مخرج الهمزة والياء [3].

الوجه الثاني: إبدالها ياء محضة [4].

---

(1) النشر 1/ 178، الإتحاف/ 50.

(2) النشر 1/ 378، الإتحاف/ 50، غيث النفع/ 141.

(3) الكشاف 2/ 177.

(4) البحر 5/ 15، البدور الزاهرة/ 163، الوافي/ 89.

ومع أن الإبدال هو الأرجح والأشهر عند النحاة [1]، إلا أن الزمخشري ترك مذهب النحاة واختار مذهب القراء، فقال: فإن قلت كيف لفظ أئمة؟ قلت: همزة بعدها همزة بين بين، أي بين مخرج الهمزة والياء، وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة، وإن لم تكن مقبولة عند البصريين، وأما التصريح بالياء فليس قراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة، ومن صرح بها فهو لاحن محرف [2]، وقد عقب أبو حيان على كلام الزمخشري، ودافع عن قراءة الإبدال، فقال: كيف يكون ذلك لحنًا وقد قرأ به رأس البصريين النحاة أبو عمرو بن العلاء، وقارئ مكة ابن كثير، وقارئ مدينة الرسول ﷺ نافع [3]؟!

ويرد ابن الجزري على الزمخشري أيضًا، ويذكر أن الإبدال ثابت عن العرب، صحيح في الرواية، فيقول: وهذا مبالغة منه -أي من الزمخشري- والصحيح ثبوت كل من الوجوه الثلاثة، أعني التحقيق، وبين بين، والياء المحضة عن العرب، وصحته في الرواية، ولكل وجه في العربية سائغ قبوله، والله تعالى أعلم [4].

وإذا كان الإبدال قد ثبت في قراءة الإمام نافع، وصححه ابن الجزري، فإن الرضي يكون قد جانبه الصواب حين قال إنه لم يأت في القراءة قلب الهمزة الثانية في أئمة ياء صريحة، كما هو الأشهر عند النحاة؛ بل لم يأت فيها إلا التحقيق أو تسهيل الثانية [5].

وقد روي عن نافع الفصل بين الهمزة المحققة والهمزة المسهلة بين بين في أئمة بالألف، والفصل هنا مبني على أن الهمزة الثانية في نية همزة محققة، فشبهت بأئنا وأئذا، وذلك الشبه

---

(1) الحجة لأبي علي الفارسي 1/ 268، 269، شرح الشافية 3/ 59، والسبب في ذلك أن النحاة نظروا إلى أصل الهمزة -وهو السكون- وذلك يقتضي الإبدال مطلقًا. قال أبو شامة: وتعينت الياء هنا لانكسارها الآن. إبراز المعاني/ 138.

(2) الكشاف 2/ 177.

(3) البحر 5/ 15.

(4) النشر 1/ 380.

(5) شرح الشافية 3/ 59.

إنما يكون في حالة التحقيق أو التسهيل بين بين، أما في حالة الإبدال فإن ذلك يمتنع أصلًا وقياسًا [1].

كما روي عنه عدم الفصل في أئمة [2]، ووجه ذلك بأنه مبني على اعتبار سكون الهمزة في الأصل، والفصل يكون بين الهمزتين المتحركتين، لا بين متحركة وساكنة [3].

أما إذا كانت الأولى لغير الاستفهام، وكانت الثانية ساكنة، فإن الأولى تأتي متحركة بالفتح أو الضم أو الكسر، وذلك نحو: (آسى) في قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ ءَاسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَٰفِرِينَ ﴿٩٣﴾﴾ [الأعراف: 93]، ومثل: (أوتيتم) في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾﴾ [الإسراء: 85].

ومثل (ايت) في قوله تعالى: ﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ﴾ [يونس: 15].

ومن المعروف أن الهمزة الثانية منهما تبدل في ذلك كله حرفًا من جنس حركة ما قبلها، فتبدل ألفًا بعد المفتوحة، وواوًا بعد المضمومة، وياء بعد المكسورة، إبدالًا لازمًا واجبًا لجميع القراء، ليس عنهم في ذلك خلاف [4].

ثالثًا: اجتماع الهمزتين في كلمتين:

تأتي الهمزتان المجتمعتان في كلمتين على قسمين: متفقتين ومختلفتين.

أولًا: الهمزتان المجتمعتان من كلمتين المتفقتان في الحركة:

---

(1) بتصرف: النشر 1/ 381.

(2) البدور الزاهرة/ 163، الوافي/ 89.

(3) وإذا قيل بأنه لو امتنع الفصل من أجل سكون الهمزة في الأصل امتنع التسهيل بين بين، مع أن الإمام نافع سهلها، فقد أجيب عن ذلك بأن ترك الفصل مبني على اعتبار سكون الهمزة في الأصل، والتسهيل مبني على اعتبار حركتها في الحال. النجوم/ 71.

(4) انظر: النشر 1/ 381.

وهما على ثلاثة أقسام [1]:

1- متفقتان بالكسر، نحو قوله تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ﴾ [البقرة: 31]، وقوله تعالى: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ ٧١﴾ [هود: 71]، وقوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِۚ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ﴾ [الأحزاب: 32].

2- متفقتان بالفتح: نحو قوله تعالى: ﴿ٱلسُّفَهَآءَ أَمۡوَٰلَكُمُ﴾ [النساء: 5]، وقوله تعالى: ﴿جَآءَ أَحَدَكُمُ﴾ [الأنعام: 61]، وقوله تعالى: ﴿نِلۡقَآءَ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: 47].

3- متفقتان بالضم: وجاء ذلك في موضع واحد، هو قوله تعالى: ﴿أَوۡلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [الأحقاف: 32].

أولًا: رواية قالون عن نافع في الهمزتين المتفقتين:

وجاءت قراءة الإمام نافع من رواية قالون في الأقسام الثلاثة المتقدمة بإسقاط الأولى من المفتوحتين، وتسهيل الأولى من المكسورتين بين بين، أي بين الهمزة والياء، وتسهيل الأولى من المضمومتين بين بين، أي بين الهمزة والواو [2]، ويلاحظ أن التخفيف في قراءة نافع من رواية قالون جاء متعلقًا بالهمزة الأولى، وقد عُلل ذلك بأن الأولى وقعت آخرًا والأواخر محل التغيير غالبًا [3]، أما الهمزة الثانية في رواية قالون فهي محققة، وهناك وجه آخر رواه قالون في المكسورتين؛ لكنه خصه بثلاثة مواضع:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓۚ﴾ [يوسف: 53].

(1) النشر 1/ 382.
(2) التيسير/ 33، سراج القارئ/ 69، 70.
(3) إبراز المعاني/ 140، الحجة لأبي زرعة/ 92، الكافي 23/ 24.

فورد عن قالون أنه كان يبدل الهمزة الأولى في (بالسوء) واوًا، ويدغم الواو التي قبلها فيها، فتصير واوًا واحدة مشددة، هذا بالإضافة إلى تسهيلها بين الهمزة والياء، وهو الوجه المعروف عنه في المتفقتين بالكسر [1].

قال أبو شامة: ولا يمنع التسهيل بين بين كون الواو ساكنة قبلها؛ فإنها لو كانت ألفًا لما امتنع جعلها بين بين لغة [2]، والإبدال هو الوجه المختار رواية، مع صحته في القياس [3]، وهو أحد وجهين جاءت بهما لغة العرب في تخفيف مثل هذه الهمزة؛ أما الوجه الآخر فهو إلقاء حركة الهمزة على الواو قبلها وحذف الهمزة [4].

وورد أن قالون قرأ بنقل الحركة، وقرأ به ابن الجزري عنه؛ لكنه قال: وهو مع قوته في القياس ضعيف رواية [5].

وقد قيل إن قالون اختار الإبدال على وجه نقل الحركة؛ لأن النقل يؤدي هنا إلى أن تنكسر الواو بعد ضمه، فتصير مثل قُوِل وهو مرفوض في اللغة [6].

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿ إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأحزاب: 50].

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٣].

---

(1) سراج القارئ/ 69، الوافي/ 92 الإتحاف/ 51.
(2) إبراز المعاني/ 142.
(3) النشر 1/ 383.
(4) شرح المفصل 9/ 108/ 109، إبراز المعاني/ 142.
(5) النشر 1/ 383.
(6) إبراز المعاني/ 142.

فروى قالون في هذين الموضعين إبدال الهمزة الأولى ياء وإدغام الياء التي قبلها فيها[1]، وقد جاء إبدال الهمزة في (النبيء) على القياس [2].

ولقالون -كما سبق- وجه آخر، هو تسهيلها بين بين، قال: بعضهم لا يمنع من ذلك كون الياء ساكنة قبلها؛ فإنها لو كانت ألفًا لما امتنع جعلها بين بين لغة، قال ابن الجزري: وهذا ضعيف جدًّا، والصحيح قياسًا ورواية ما عليه الجمهور من الأئمة قاطبة، وهو الإدغام، وهو المختار عندنا الذي لا نأخذ بغيره، والله أعلم [3].

ومن الجدير بالذكر أن الإمام نافعًا كان يحقق الهمز في لفظ (النبيء)، وما جاء منه إلا في هذين الموضعين؛ وذلك (لاجتماع همزتين مكسورتين من جنس واحد) [4].

ويتضح مما سبق أن الإبدال في المواضع الثلاثة هو الأقوى رواية وقياسًا، وأنه جاء مخالفًا لأصل قالون؛ فقد عرف عنه أنه يقرأ بالتسهيل في ذلك -كما ذكرت سابقًا- وأرجع البعض السبب في ذلك أن التسهيل في المواضع الثلاثة المتقدمة يؤدي إلى الجمع بين الساكنين، وبيان ذلك أن التسهيل بين بين يقرب الهمزة من الساكن، فيقربها من الياء الساكنة وقبلها واو ساكنة، فيجتمع ساكنان في (بالسوء)، ويقربها من الياء الساكنة، وقبلها ياء ساكنة، فيجتمع ساكنان في (للنبيء والنبيء) [5].

ثانيًا: رواية روش عن نافع في الهمزتين المتفقتين:

إذا كان التخفيف في رواية قالون جاء متعلقًا بالهمزة الأولى، فإنه في رواية ورش جاء متعلقًا بالهمزة الثانية؛ قيل (لأنها جلبت معظم الثقل) [6]، وقد ورد عنه فيها وجهان:

---

(1) الإتحاف/ 51، غيث النفح/ 254، البدور الزاهرة/ 312، المكرر/ 104.
(2) الكتاب 3/ 547، وشرح الشافية 3/ 4.
(3) النشر 1/ 383.
(4) السبعة/ 157.
(5) النجوم/ 74-75.
(6) الحجة لأبي زرعة/ 92.

الوجه الأول: تسهيلها بين بين، فكان يسهل الثانية من المفتوحتين بين الهمزة والألف، ومن المكسورتين بين الهمزة والياء، ومن المضمومتين بين الهمزة والواو.

الوجه الثاني: إبدالها حرفًا ساكنًا من جنس حركتها، فكان يبدل الثانية من المفتوحتين ألفًا، ومن المكسورتين ياء ساكنة، ومن المضمومتين واوًا ساكنة [1]. والإبدال هنا للمبالغة في التخفيف، وهو سماعي [2]، والقياس تسهيلها بين بين؛ لأنها متحركة قبلها متحرك [3]. وهناك موضعان خصهما ورش بوجه ثالث، هو إبدال الهمزة الثانية منهما ياء خفيفة الكسر، أي مختلسة الكسرة [4]، وهذان الموضعان هما قوله تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ٣١﴾ [البقرة: 31]، وقوله تعالى: ﴿عَلَى ٱلۡبِغَآءِ إِنۡ أَرَدۡنَ﴾ [النور: 33].

فيكون لورش في هذين الموضعين هذا الوجه بالإضافة إلى الوجهين السابقين اللذين يقرأ بهما في هذين الموضعين وفي غيرهما.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه إذا كان بعد الهمزة الثانية المفتوحة ألف -وذلك مثل قوله تعالى: ﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾ [الحجر: 60]، وقوله تعالى: ﴿جَآءَ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ﴾ [القمر: 41]- فقد اختلف عن ورش في الإبدال وعدمه؛ فقيل: لا يبدلها في ذلك؛ لأن بعدها ألفًا، فيجتمع ألفان[5]، واجتماعهما متعذر، فوجب لذلك أن تكون بين بين لا غير؛ لأن همزة بين بين في رتبة المتحركة.

---

(1) انظر: الكافي/ 24، وإبراز المعاني/ 142، والنشر 1/ 384-385.
(2) الإتحاف/ 51.
(3) راجع: الكتاب 3/ 541-542، وشرح المفصل 9/ 112.
(4) سراج القارئ/ 70، والنجوم/ 73.
(5) أي على وجه إبدالها، وهما الألف المبدلة منها والألف التي بعدها، وهما ساكنان (الوافي/ 94).

وقيل: يبدلها، ثم يجوز فيها بعد البدل وجهان؛ أحدهما: أن تحذف للساكنين، والثاني: ألا تحذف، ويزاد في المد، فتفصل تلك الزيادة بين الساكنين، وتمنع من اجتماعهما [1].

ثانيًا: الهمزتين المجتمعتين من كلمتين المختلفتين في الحركة:

تقتضي القسمة العقلية وجود ستة أنواع للهمزتين المجتمعتين من كلمتين والمختلفتين في الحركة، لكن لم يرد في القرآن الكريم إلا خمسة أنواع، هي:

1- أن تكون الأولى مفتوحة والثانية مضمومة، ولم يرد هذا النوع إلا في موضع واحد هو قوله تعالى: ﴿جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا﴾ [المؤمنون: 44].

فقرأ الإمام نافع بتحقيق الهمزة الأولى، وتسهيل الهمزة الثانية بين بين، أي بين الهمزة والواو.

2- أن تكون الأولى مفتوحة والثانية مكسورة: مثل قوله تعالى: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ﴾ [البقرة: 133]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلْفَحْشَآءَ إِنَّهُۥ﴾ [يوسف: 24].

فقرأ نافع بتحقيق الهمزة الأولى وتسهيل الثانية بين الهمزة والياء [2].

3- أن تكون الأولى مضمومة والثانية مفتوحة، مثل قوله تعالى: ﴿ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ﴾ [البقرة: 13]، وقوله تعالى: ﴿وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى﴾ [هود: 44]، فقرأ الإمام نافع بتحقيق الأولى، وإبدال الثانية واوًا مفتوحة.

4- أن تكون الأولى مكسورة والثانية مفتوحة: مثل قوله تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ﴾ [النساء: 51]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ أَتَقُولُونَ﴾ [الأعراف: 28]، فقرأ الإمام نافع بتحقيق الأولى وإبدال الثانية ياءً مفتوحة [3].

(1) جامع البيان/ 94، والنشر 1/ 389، 390.
(2) جامع البيان 94، 95، النشر 386، 388، الإتحاف/ 52، 53.
(3) التيسير/ 33، 34، والكافي/ 25، الإتحاف/ 51.

قال الإمام الداني: ولا يجوز في هذين القسمين -أي الثالث والرابع- غير البدل؛ لأنه لو عدل عن ذلك فيهما، وجُعلت بين بين كما يجب في المفتوحة المتحركة، لصارت بين الهمزة والألف، ولا يكون ما قبلها مضمومًا أو مكسورًا، وكذلك لا يكون قبل ما قرب بالتسهيل منها، وهذا مذهب النحويين أجمعين، ولا أعلم بينهم خلافًا [1].

5- أن تكون الأولى مضمومة والثانية مكسورة: مثل قوله تعالى: ﴿قَالَ كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ إِذَا﴾ [آل عمران: 47]، وقوله تعالى: ﴿ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [فاطر: 15].

وقد اختلف الأئمة في كيفية تخفيف الهمزة الثانية في هذا القسم، فقيل: تسهل بين بين، أي بين الهمزة والياء على حركتها؛ لأنها أولى بأن تسهل عليها من غيرها؛ لقربها منها، وهذا مذهب أئمة النحو؛ كالخليل وسيبويه، وهو الأوجه في القياس.

وقيل: تبدل واوًا خالصة مكسورة، على حركة ما قبلها؛ لأنها أثقل من حركتها، والثقيل هو الحاكم على الخفيف في الطبع والعادة؛ فلذلك نبر بها في التسهيل، وهذا مذهب أكثر أهل الأداء، ومذهب جمهور القراء من أئمة الأمصار قديمًا، وهو آثر في النقل[2].

وقد اتفق قالون وورش على القراءة بهذين الوجهين عن نافع؛ لكن الإبدال هو المقدم لهما؛ لكونه مذهب أكثر أهل الأداء، وأقوى في الرواية [3].

ومن المعروف أن قلب الثانية واوًا في هذا النوع هو مذهب الأخفش [4]، وذهب إليه أيضًا الفارسي [5].

---

(1) جامع البيان/ 94.
(2) بتصرف: جامع البيان/ 94، النشر 1/ 388.
(3) النجوم/ 78.
(4) شرح الشافية 3/ 46، شرح المفصل 9/ 112، والأخفش (سعيد بن مسعده النحوي).
(5) الحجة 1/ 271.

وأشير هنا إلى أن عبد الله محمد بن شريح الرعيني الأندلسي ذكر وجهًا ثالثًا في تخفيف الهمزة في هذا النوع، وهو تسهيلها بين الهمزة والواو، وذكر أن هذا أحسن من إبدالها واوًا[1]، وكذا ذكره ابن القاصح، وقال إنه مذهب القليل من القراء [2].

وقد وصف الرضي التسهيل في هذا الوجه بأنه بعيد ونادر [3]. وخطأه ابن الجزري، فقال في معرض رده على ابن شريح في هذا: وقد أبعد وأغرب ابن شريح في كافيه؛ حيث حكى تسهيلها كالواو، ولم يصب من وافقه على ذلك؛ لعدم صحته نقلًا، وإمكانه لفظًا؛ فإنه لا يتمكن منه إلا بعد تحويل كسر الهمزة ضمة، أو تكلف إشمامها الضم، وكلاهما لا يجوز، ولا يصح، والله تعالى أعلم [4].

- أما النوع السادس الذي لم يرد في القرآن الكريم، فهو أن تكون الأولى مكسورة والثانية مضمومة، ومثاله في الكلام: على الماء أُمم [5]، وقيل: إن لفظه لم يرد في القرآن وإنما ورد معناه، وهو قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ ﴾ [القصص: 23]. فقيل إن معناه: وجد على الماء أُمة [6].

رابعًا: نقل حركة الهمزة:

وهو نوع من أنواع تخفيف الهمز المفرد، وقد اختص ورش بكثرة روايته عن نافع، أما قالون فقليلًا ما جاء النقل في روايته، والغرض من النقل هو التخفيف. قال مكي بن أبي طالب: إنه لما ثقُلت الهمزة، وبعُد مخرجها، وصعُب التلفظ بها وكثُرت في الكلام، وأمكن أن تُلقى حركتها على ما قبلها، فتقوم حركتها مقامها، وتذهب صعوبة لفظها، آثر ذلك

(1) الكافي/ 25.
(2) سراج القارئ/ 72.
(3) شرح الشافية 3/ 46.
(4) النشر 1/ 388، 389.
(5) النجوم/ 77.
(6) النشر 1/ 388.

ورش، مع روايته ذلك عن أئمته، فهو إذا ألقى حركة الهمزة على ما قبلها لم يخل بالكلام، وخفف الثقل الذي في الهمزة [1].

وقد جاءت رواية ورش بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها بالشروط الآتية:

1- أن يكون الساكن آخر الكلمة الأولى.

2- أن يكون الهمز أول الكلمة الثانية.

3- ألا يكون الساكن الذي في آخر الكلمة الأولى حرف مد ولين [2].

وبعد نقل حركة الهمز فإنه يحذف من اللفظ؛ لأن بقاءه ساكنًا أثقل منه متحركًا، وربما يكون بعده ساكن، كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: 1]، فيؤدي إلى الجمع بين الساكنين [3]، قال: الإمام القسطلاني: إن سقوط الهمز بعد نقل حركته هو اللغة الفصحى في النقل [4]، وقد أجاز الكوفيون قياسًا قلب الهمزة المفتوحة ألفًا بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها، نحو: المراة والكماة [5]، وحكى سيبويه ذلك، وقال: إن مثله قليل [6].

وكما جاء في شروط النقل، فإن الساكن المنقول إليه حركة الهمزة يكون آخر الكلمة الأولى، كما أن الهمزة تكون أول الكلمة الثانية، وقيل في علة ذلك إنهما أطراف، والأطراف أنسب للتغيير، كما اشترط في الساكن أن يكون صحيحًا، وليس حرف مد ولين؛ لأن حرف المد -لما فيه من المد- بمنزلة المتحرك، فلم ينقل إليه، كما لم ينقل إلى المتحرك [7].

---

(1) الكشف 1/ 89.

(2) التيسير/ 35، النشر 1/ 408.

(3) إبراز المعاني/ 156.

(4) لطائف الإشارات/ 18.

(5) شرح الشافية 3/ 41.

(6) الكتاب 3/ 545.

(7) إبراز المعاني/ 155.

أما إذا كان الساكن الذي في آخر الكلمة حرف لين [1]، فإن الرواية جاءت بالنقل إليه، مثله في ذلك مثل سائر الحروف الصحاح؛ (لأن معظم المد زال عنه بانفتاح ما قبله) [2].

وقال أبو علي الفارسي: فرق الإمام نافع بين الحرف اللين إذا كانت حركة ما قبله منه، وبينه إذا لم تكن حركة ما قبله منه؛ فخفف بعد ما لم تكن حركته منه، نحو قوله تعالى: ﴿خَلَوْاْ إِلَىٰ﴾ [البقرة: 14]، وقوله تعالى: ﴿نَبَأَ ٱبْنَيْ ءَادَمَ﴾ [المائدة: 27]، فألقى حركة الهمزة من إلى إلى الواو من خلو، وحركة الهمزة من آدم على ياء التثنية من ابني، وليست حركة ما قبل كل واحد منهما منه، وحقق الهمزة بعد الواو والياء إذا كانت حركة ما قبلهما منهما؛ لأنه لو خفف ولم يحقق في قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَنصِتُواْ﴾ [الأحقاف: 29] لاختل بالتخفيف زيادة المد التي في الواو إذا ألقى عليها حركة الهمزة، فأحب أن يسلم المد ولا يخل به، وخفف في قوله تعالى: ﴿خَلَوْاْ إِلَىٰ﴾، وقوله: ﴿ٱبْنَيْ ءَادَمَ﴾؛ لأنه ما لم تكن حركة ما قبلهما منهما أمن اختلال المد بالتخفيف [3].

كما يرى مكي أن حرفي اللين لما انفتح ما قبلهما وتغيرا نقصا عن شبه الألف؛ إذ الألف لا يتغير ما قبلها أبدًا، فلما فارقا الألف في قوة الشبه دخلا في مشابهة سائر الحروف التي تتغير حركة ما قبلها، فحسن إلقاء الحركة عليهما كسائر الحروف [4].

فإذا تحققت شروط النقل الثلاثة السابقة، فإن ورشًا ينقل حركة الهمز إلى الساكن قبله ويحذف الهمز، فيصير الحرف الساكن مضمومًا إن كانت حركة الهمز ضمة، ويصير مفتوحًا إن كانت حركة الهمز فتحة، ويصير مكسورًا إن كانت حركة الهمز كسرة [5].

---

(1) حرفا اللين هما الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما.
(2) النجوم/ 89.
(3) الحجة لأبي علي الفارسي 1/ 298.
(4) الكشف 1/ 90.
(5) الوافي/ 104.

كما أن الرواية جاءت بالنقل إلى الساكن، سواء كان ذلك الساكن تنوينًا [1] -مثل قوله تعالى: ﴿وَمَتَٰعًا إِلَىٰ حِينٍ ﴿٤٤﴾﴾ [يس: 44]، وقوله تعالى: ﴿مُّبِينٌ ﴿٢﴾ أَنِ ٱعۡبُدُواْ﴾ [نوح: 2-3]؛ لأن التنوين معدود حرفًا؛ لأنه نون لفظًا، وإن لم تثبت له صورة في الخط [2]- أم كان لام تعريف؛ لأنها منفصلة مما بعدها، فهي وهمزتها كلمة مستقلة [3]، وذلك نحو (الأرض) في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشًا﴾ [البقرة: 22]، و(الأبرار) كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿١٣﴾﴾ [الانفطار: 13].

وذكر مكي أن الألف واللام اللذين للتعريف ككلمة منفصلة مما بعدها؛ لأنهما دخلا بعد أن لم يكونا، ولأن حذفهما جائز، ولأن الكلام مع عدمهما مستقل مفهوم، فصار ذلك بمنزلة ما هو من كلمتين، فأجراه في إلقاء الحركة على الساكن مجرى ما هو من كلمتين [4].

وقد جاء تخفيف الهمزة بنقل حركتها إلى لام التعريف قبلها على القياس.

قال الفارسي: (أما إلقاء نافع حركة الهمزة على لام المعرفة في نحو: الأرض والآخرة والأسماء، فذلك قياس مستمر في الهمزة المتحركة إذا خففت وقبلها ساكن غير الألف)[5].

وإذا خففت الهمزة فألقيت حركتها على لام المعرفة الساكنة، ثم حذفت، كان في الكلمة لغتان:

1- حذف همزة الوصل، فتقول: لحمر.

---

(1) التيسير/ 35، وتحبير التيسير/ 57.
(2) إبراز المعاني/ 156.
(3) سراج القارئ/ 77.
(4) الكشف 1/ 90.
(5) الحجة للفارسي 1/ 297.

2- عدم حذف همزة الوصل، وإن تحرك ما بعدها، فتقول: الحمر [1].

فمن أثبت همزة الوصل مع تحرك اللام نوى سكونها؛ إذ كانت الحركة للهمزة عارضة في اللام، فلم يعتد بها، ومن حذف الهمزة فإنه اعتد بالحركة؛ لأن الداعي إلى الهمزة إنما هو ضرورة سكون اللام، واللام قد تحركت، فوقع الاستغناء عنها [2].

وحكى الكسائي والفراء أن من العرب من يقلب الهمزة لامًا في: الأحمر والأرض، فيقولون: اللحمر واللرض، ولا ينقل الحركة؛ محافظة على سكون لام المعرفة [3]، إلا أن الأكثر مع لام المعرفة إبقاء همزة الوصل، وحذفها في غير ذلك؛ لأن هذه اللام موضوعة على السكون، لا تعتورها الحركة إلا بسبب عارض؛ فالسكون فيها أقوى [4]، وقال أبو شامة إن هذا الوجه هو المختار لغة وقراءة [5].

وهذان الوجهان -وهما إبقاء همزة الوصل وعدم الاعتداد بالعارض: الرض، وحذفها اعتدادًا بالعارض: لرض- جائزان في حال الابتداء في كل ما ينقل إليه من لامات التعريف لكل من يقرأ بالنقل. قال ابن الجزري: (وبهما قرأنا لورش وغيره على وجه التخيير، وبهما نأخذ له) [6].

كما ينقل ورش حركة الهمز إلى الساكن الصحيح قبله إذا كان حرفًا آخر من سائر حروف المعجم [7]، غير ما تقدم، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ﴾

(1) السابق والصفحة.
(2) شرح المفصل 9/ 115.
(3) شرح الشافية 3/ 52.
(4) شرح المفصل 9/ 115، 116.
(5) إبراز المعاني/ 163.
(6) النشر 1/ 415،416.
(7) تجبير التيسير/ 57، وانظر: شرح النظم الجامع/ 52.

[العنكبوت: 1-2]، وقوله تعالى: ﴿ ٱرۡجِعۡ إِلَيۡهِمۡ ﴾ [النمل: 37]، وقوله تعالى: ﴿ وَقَالَتۡ أُولَىٰهُمۡ ﴾ [الأعراف: 39].

لكني أنبه هنا إلى أن هناك حرفين من الحروف الساكنة الصحيحة امتنع النقل إلى أحدهما، واختلف في الآخر.

أما الحرف الذي امتنع النقل إليه فهو ميم الجمع، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَمِنۡهُمۡ أُمِّيُّونَ ﴾ [البقرة: 78]، فلم يقرأ نافع في رواية ورش أو غيره بنقل حركة الهمزة إلى ميم الجمع قبلها؛ وذلك لأنه يصل ميم الجمع بواو، فيكون قبل الهمزة حرف مد ولين، وهو الواو التي هي صلة الميم، فلا ينقل إليها حركة الهمزة [1].

قال ابن الجزري: (وكذلك ورش -وغيره من رواة النقل- عن نافع، كلهم لم يقرأ في ميم الجمع بغير الصلة، ووجدت نص من يعتمد عليه من الأئمة صريحًا في عدم جواز النقل في ميم الجمع، فوجب المصير إلى عدم النقل فيها، وحسن المصير إلى الصلة دون عدمها؛ جمعًا بين النص الذي يمنع النقل فيها، وبين القياس في الأخذ بالصلة دون الإسكان [2].

وأما الحرف الذي اختلف فيه بين النقل إليه وعدم النقل، فهو الهاء في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبِيَهۡ ۝١٩ إِنِّي ظَنَنتُ ﴾ [الحاقة: 19-20]، فروي عن ورش في حال الوصل نقل حركة الهمزة إلى الهاء قبلها، وروي عنه عدم النقل، أي إسكان الهاء وتحقيق الهمزة [3]. وقد ورد أن إسكان الهاء وترك النقل هو الأصح القوي في الرواية والعربية، وهو رواية الجمهور عن ورش [4].

(1) إبراز المعاني/ 155.
(2) النشر 1/ 418.
(3) الإتحاف/ 60، الوافي/ 109/ 110.
(4) غيث النفع/ 301.

ولعل قوة تحقيق الهمز وترك النقل في ذلك راجع إلى أن هذه الهاء هاء سكت، وحكمها السكون، لا تحرك إلا في ضرورة الشعر، وأيضًا فإنها لا تثبت إلا في الوقف، فإذا خولف الأصل فأثبت في الوصل -إجراء له مجرى الوقف لأجل ثباتها في خط المصحف- فلا ينبغي أن يخالف الأصل من جهة أخرى، وهو تحريكها، فتجتمع في حرف واحد مخالفتان[1].

وقد ذكرت أن هناك رواية لورش، بنقل حركة الهمزة إلى هاء السكت. وقد ذكر مكي أن علة ورش في ذلك هي أنه أجرى هاء السكت مجرى كل ساكن يقع قبل الهمزة غير حروف المد واللين، فألقى على الهاء الحركة لسكونها [2]. وقال أبو شامة: (روي عن ورش نقل حركة همزة (إني) إلى هاء (كتابيه)؛ لأنه ساكن آخر صحيح) [3].

كما أنبه أيضًا إلى أنه إذا كان النقل يتم بين كلمتين -كما ذكرت في شروط النقل- فإن الإمام نافعًا قد خالف ذلك، فجاءت الروايتان عنه بالنقل في (ردءا) من قوله تعالى: ﴿رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ﴾ [القصص: 34]، أي أنه كان ينقل حركة الهمزة إلى الدال قبلها، ويحذف الهمزة [4]، وقد قيل في سبب ذلك إن هذه الكلمة أشبهت في اللفظ لفظ كلمتين منفصلتين مفهومتين؛ فـ (رد) كلفظ الأمر من (ورد يرد)، والهمزة والتنوين كأن الناصبة الخفيفة في اللفظ، فصار لفظها كلفظ كلمتين مفهومتين، فألقى فيها الحركة، وبناها على ما هو من كلمتين [5].

وإذا كان النقل قد ندر في رواية قالون -كما ذكرت قبل ذلك- إلا أنه اتفق مع ورش على النقل في (ردءًا) -كما سبق-.

---

(1) النشر 1/ 409، إبراز المعاني/ 165.
(2) الكشف 1/ 93.
(3) إبراز المعاني/ 165.
(4) الكافي/ 36، غيث النفع/ 241، البدور الزاهرة/ 293، البحر 7/ 118.
(5) يتصرف: الكشف 1/ 84،89، النجوم/ 91.

كذلك اتفق قالون وورش على النقل في (آلآن) [1] من قوله تعالى: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم﴾ [يونس: 51]، وقوله تعالى: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ [يونس: 91]، والنقل في هذه الكلمة قصد به التخفيف [2].

واتفق قالون وورش أيضًا على نقل حركة الهمزة المضمومة إلى اللام، وإدغام التنوين قبلها فيها [3] في حالة الوصل، وذلك في قوله تعالى: ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ ۝٥٠﴾ [النجم: 50].

ووجه القراءة بالنقل في هذا الموضع الأخير أن الإمام نافعًا (من الروايتين) كان يقرأ في حالة الوصل بإدغام تنوين عادًا في اللام من الأولى واللام ساكنة، ولا يدغم في ساكن، فنقل ضمة الهمزة إلى لام التعريف، واعتد بها، ثم أدغم التنوين في اللام تخفيفًا [4].

وقد أنكر كثير من النحاة هذا الإدغام الوارد في قراءة نافع، والتي شاركه فيها أبو عمرو، وعدها بعضهم من اللحن، ومنعها المبرد، ووجه الاعتراض أنهم أدغموا التنوين في حرف ساكن، والساكن لا يدغم فيه؛ لأن المدغم لا يكون إلا ساكنًا، فامتنع أن يكون المدغم فيه ساكنًا أيضًا؛ فحركة الهمزة التي على اللام لا يعتد بها هؤلاء الذين أنكروا هذه القراءة؛ لأنها عارضة، فاللام في حكم الساكنة، والساكن لا يدغم فيه، من هنا جاء إنكار هذه القراءة، وقد أجيب عن ما سبق بأن الممتنع في هذا النوع من الإدغام هو ما يدغم في ساكن حقيقي؛ أما ما هو ساكن تقديرًا فلا، كما أنه ليس كل عارض لا يعتد به، ولا ذلك بمجمع عليه؛ فقد حكى المازني وغيره من قول العرب (لحمر جاء)، ويعنون الأحمر، فاعتدوا بحركة اللام، وابتدأوا بها، واستغنوا بها عن همزة الوصل، ولو كانت في تقدير السكون لكان يجب ألا تحذف الهمزة، فإذا كانت حركة اللام معتدًّا بها في (عاد الأولى)

(1) التيسير/ 122، والإتحاف/ 60، الوافي/ 107.
(2) الحجة لابن خالويه/ 184.
(3) النشر 1/ 410، الأتحاف/ 60.
(4) النجوم/ 91.

جاز إدغام التنوين فيها؛ لأنه إدغام ساكن في متحرك، وقد حكى أبو عمرو بن العلاء إدغام مثل ذلك في قول العرب: (رأيت زيادًا لعجم) في (زيادًا الأعجم) [1].

وذكر الرضي أنه قد اعتد بحركة اللام، وإن كان على الوجه الأقل؛ لغرض التحفيف بالإدغام في هذه القراءة [2].

ومما تجدر الإشارة إليه أن نقل الحركة، بالإضافة إلى كونه نوعًا من أنواع تخفيف الهمز المفرد – فإنه لغة لأهل الحجاز، قال سيبويه: (وتقول "اقري باك" السلام، بلغة أهل الحجاز؛ لأنهم يخففونها معًا، فإنما قلت اقري، ثم جئت بالأب، فحذفت الهمزة وألقيت الحركة على الباء) [3]، وقيل: لغة لأهل المدينة [4].

الهمز والتخفيف بين قراءة الإمام نافع ولغة أهل الحجاز:

كان ما سبق عرضًا لظاهرة تخفيف الهمز وتحقيقه عند الإمام نافع، وقد ظهر من خلال هذا العرض أن مجموع الكلمات المهموزة التي خففها الإمام نافع أكثر مما حققها، وقد ثبت ذلك من الروايتين؛ رواية ورش ورواية قالون، غير أن التخفيف جاء في رواية ورش أكثر منه في رواية قالون، وقد استخدم الإمام نافع ألوانًا متعددة في التخفيف، مثل: التسهيل بين بين، وإدخال ألف بين الهمزة المحققة والمسهلة، والإسقاط، والإبدال، ونقل الحركة.

ولعل كثرة التخفيف الوارد في القراءة راجعة إلى أن الإمام نافعًا حجازي، ومن المتعارف عليه أن مجموع أهل الحجاز يخففون الهمز، ويعزز هذا ما يأتي:

---

(1) بتصرف من: الكشف 1/ 92، ومشكل إعراب القرآن 2/ 334، والبيان في غريب إعراب القرآن 2/ 401، وإبراز المعاني/ 162.

(2) شرح الشافية3/ 52.

(3) الكتاب 3/ 550.

(4) في اللهجات العربية/ 112.

1- ذكر مكي بن أبي طالب أن التخفيف هو لغة أهل الحجاز [1].

2- قال أبو زيد: أهل الحجاز وهزيل وأهل مكة والمدينة لا ينبرون، وقف عليها عيسى بن عمر، فقال: ما آخذ من قول تميم إلا بالنبر، وهم أصحاب النبر، وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا [2].

وقد فسر الدكتور/ إبراهيم أنيس هذا الاضطرار الوارد في قول عيسى بن عمر بأنهم كانوا يهمزون حين يلجأون إلى اللغة النموذجية، وفي المجال الجدي من القول، فحينئذ يخرجون عن عادتهم وسليقتهم في تسهيل الهمز [3].

3- روي عن أمير المؤمنين سيدنا علي -كرم الله وجهه- أنه قال: نزل القرآن بلسان قريش، وليسوا بأصحاب نبر، ولولا أن جبرائيل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ نزل بالهمزة على النبي ﷺ ما همزنا [4].

4- قال صاحب كتاب المباني في نظم المعاني: فأما الهمز فإن من العرب من يستعمله -وهم تميم ومن يوافقها في ذلك- ومنهم من يقل استعمالهم له -وهم هذيل وأهل الحجاز[5].

5- قال أبو عمر بن عبد البر: قول من قال: نزل القرآن بلغة قريش معناه عندي في الأغلب؛ لأن لغة غير قريش موجودة في جميع القرآن؛ من تحقيق الهمز ونحوها، وقريش لا تهمز [6].

---

(1) الكشف 1/ 80.

(2) لسان العرب 1/ 26 (حرف الهمزة).

(3) في اللهجات العربية، د. أنيس/ 79.

(4) شرح الشافية 3/ 32.

(5) مقدمتان في علوم القرآن/ 282.

(6) البرهان في علوم القرآن 1/ 284.

6- ورد أن جبريل من غير همز كقنديل هي لغة أهل الحجاز، وهي قراءة نافع، أما جبرئيل بالهمز -كعنتريس- فهي لغة تميم وقيس وكثير من أهل نجد [1].

7- روى ابن منظور أنه لما حج المهدي قدّم الكسائي يصلي بالمدينة، فهمز، فأنكر أهل المدينة عليه، وقالوا: تنبر في مسجد رسول الله ﷺ بالقرآن [2]؟!

من هذا كله يتضح أن هذه الكثرة الواردة في تخفيف الهمز في قراءة الإمام نافع جاءت متمشية مع ميل البيئة الحجازية -التي ينتمي إليها الإمام نافع- إلى تخفيفه في نطقها.

***

(1) البحر 1/ 318.

(2) لسان العرب 6/ 4323 (مادة نبر).